شروط وأحكام بطاقات الائتمان

شروط وأحكام بطاقات الائتمان

الجزء الأول

الشروط والأحكام

يتعين على العميل قراءة شروط وأحكام بطاقات الائتمان الماثلة بعناية وملاحقها، وبالموافقة على هذه الشروط والأحكام وملاحقها، فإن العميل يُؤكد أنه قد قرأ وفهم وقبل بما ورد من شروط وأحكام هنا، ووافق على الالتزام بمحتوياتها. تُشكل هذه الشروط وثيقة قانونية ملزمة بين العميل وبين البنك.

يجوز لبنك اس تى سى ("**البنك**") أن يمنح لعميل البنك ("**العميل**") وذلك بناءً على طلب يتم تقديمه من قبل العميل للحصول على الخدمة؛ وبموجب موافقة البنك على تقديم الخدمة، يتم تقديم البطاقة الائتمانية وفقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها فى هذه الوثيقة. تتكون هذه الوثيقة من الوثائق التالية:

- وثيقة شروط أحكام بطاقات الائتمان.
- وثيقة الأحكام الخاصة بتمكين استخدام البطاقة على منصات دفع تابعة لجهات خارجية.
- وثيقة الأحكام الخاصة ببرامج الاسترداد النقدى.
- أى ملاحق قد يتم تضمينها من قبل البنك دون الإخلال بأحكام هذه الاتفاقية.

تشكل هذه الوثائق أعلاه وحده متكاملة وتُعد كل وثيقة فيها جزء لا يتجزأ من الأخر بحيث تفسر وتتمم بعضها بعضاً (ويشار إليهم مجتمعين بـ "**الاتفاقية**").

1. التعريفات

أ) بالكلمات والعبارات الآتية المعانى المبينة إلى جانب كل منها ما لم يتضح من صراحة النص أو يقتضى سياق الكلام غير ذلك:

"**البطاقة**": ويُقصد به بطاقة الائتمان الصادرة من البنك مثل بطاقة "فيزا" أو أى بطاقة ائتمان أخرى، بما فى ذلك البطاقة الأساسية والبطاقة الإضافية.

"**حامل البطاقة**": يُقصد به العميل الذى تصدر له البطاقة (سواء كان حامل البطاقة الأساسى أو حامل البطاقة الإضافية)، ويظهر اسمه بشكل واضح على البطاقة.

"**حامل البطاقة الأساسى**": يُقصد به العميل الذى تقدم بطلب الحصول على البطاقة من البنك، ويُفتح حساب باسمه، ويُعد مسؤولاً عن جميع البطاقات الصادرة تحت الحساب، بما فى ذلك البطاقات الإضافية.

"**حامل البطاقة الإضافية**": يُقصد به أى شخص يُصرح له من قبل حامل البطاقة الأساسى بحيازة واستخدام حساب البطاقة، ويصدر البنك بموجب التصريح بطاقة إضافية باسمه.

"**البطاقة الإضافية**": يُقصد به البطاقة الذى يصدرها البنك باسم حامل البطاقة الإضافية.

"**الحساب**": يُقصد به الحساب (أو الحسابات) الجارية التابعة لحامل البطاقة لدى البنك بموجب اتفاقية فتح حساب بنكى جار للأفراد.

"**حساب البطاقة**": يُقصد به الحساب المستقل المتعلق بشؤون البطاقة ويدرج به جميع التفاصيل والعمليات ذات الصلة؛ ويُعد ومنفصل عن الحسابات الأخرى لحامل البطاقة لدى البنك.

"**الرسوم**": يُقصد به الرسوم والتكاليف التى نصت بها وثيقة الإفصاح الأولى ووافق عليها العميل وجدول الرسوم الموضح فى هذه الاتفاقية.

"**عملية (أو العمليات)**": يُقصد به أى عملية يتم تنفيذها باستخدام البطاقة، مثل السحوبات النقدية (حسب ما هو معرف أدناه) أو المشتريات عبر أجهزة نقاط البيع أو عبر التجارة الإلكترونية (بالتلامس أو بدون تلامس) ورسوم الدفع المقررة من قبل البنك ، ويتم إشعار العميل برسالة نصية على كل عملية مالية فور تنفيذها.
"**السحوبات النقدية**": يُقصد به المبالغ النقدية التى يحصل عليها حامل البطاقة من البنك باستخدام أجهزة الصرف الآلى أو المبالغ المحولة إلى الحساب الجارى الخاص بحامل البطاقة أو شحن المحفظة الإلكترونية ويتم إشعار العميل برسالة نصية على كل عملية مالية فور تنفيذها.
"**الحد الائتماني**": يُقصد به أقصى مبلغ يُصرح به البنك للعميل لاستخدامه في عمليات البطاقة.
"**كشف الحساب**": يُقصد به البيان الشهري الذي يُرسل إلى حامل البطاقة الأساسي عبر البريد العادي، أو العنوان الوطني المسجل لدى البنك، أو البريد الإلكتروني، أو البيان الإلكتروني باستخدام الحساب الخاص بحامل البطاقة عبر تطبيق البنك وأي وسائل أخرى يراها البنك مناسبة، موضحاً عمليات البطاقة المدرجة في حساب البطاقة وجميع المبالغ المستحقة والواجبة السداد للبنك من قبل حامل البطاقة.
"**تاريخ الاستحقاق**": يُقصد به تاريخ نهاية مهلة السداد الذي يجب على العميل فيه سداد المبلغ المستحق وفق ترتيبات السداد المتفق عليها.

"**اليوم**": يُقصد به اليوم الميلادي (التقويمي).

محفظة الدفع الرقمية:
يُقصد بها خدمة دفع عبر الجوال أو جهاز متوافق يُنشئها طرف ثالث لتسهيل عمليات الدفع باستخدام البطاقة المسجلة، وقد يخضع استخدام العميل للمحفظة الرقمية لقبول شروط وأحكام أطراف ثالثة. لذلك، فإن العميل يوافق ويُقر بأن البنك ليس طرفًا في أي اتفاقية مع طرف ثالث، ولن يتحمل أي مسؤولية تجاه العميل بموجب هذه الاتفاقيات، حيث يقع على عاتق العميل وحده مسؤولية قراءة وفهم أي ترتيبات قائمة والالتزام بها مع أطراف ثالثة قبل إضافة البطاقة في المحفظة الرقمية. ويتحمل العميل مسؤولية تأمين جهازه وضمان استخدامه بشكل صحيح.

المحفظة الإلكترونية:
خدمة مقدمة من شركة النقود الإلكترونية لمستخدم خدمات المدفوعات؛ لغرض إصدار وحفظ وإدارة النقود الإلكترونية

ب) تدل الكلمات الواردة بصيغة المفرد على ذات المدلول بصيغة الجمع، ويكون العكس صحيحاً أيضاً إذا تطلب النص ذلك. كما أن العناوين والهوامش الواردة في هذه الاتفاقية لأغراض التوضيح فقط ولا تؤخذ بعين الاعتبار عند تفسير الاتفاقية.

2. طلب البطاقة وتفعيلها وضوابط تشغيلها

2-1 يقوم البنك، بموجب طلب العميل، واقتران البنك بقبول الطلب؛ بتسليم العميل البطاقة من خلال شركات الشحن المعتمدة لدى البنك أو أي وسيلة ملاءمة أخرى يقرُرها البنك، وفي حالة رفض الطلب يتم إشعار العميل خلال ثلاث (3) أيام عمل مع إبداء مبررات الرفض.

2-2 تكون البطاقة خاضعة لتفعيل العميل من خلال إدخال آخر 4 أرقام من البطاقة وإنشاء الرقم السري عبر تطبيق بنك اس تي سي أو أي وسيلة رقمية يحددها البنك واستيفاء متطلبات التوثيق عبر نظام الرد الصوتي التفاعلي والرسائل النصية.

3-2 يحق للبنك الغاء البطاقة إذا لم تُفعَل خلال تسعين (90) يوماً بعد الإصدار ولن يتم احتساب الرسوم السنوية شريطة عدم تفعيل البطاقة، مع إشعار العميل بذلك عبر رسالة نصية.

4-2 يمكن إضافة البطاقة في المحافظ الرقمية التي تخضع لشروط وأحكام المحفظة الرقمية المضافة إليها البطاقة. وتبقى البطاقة ملكاً خاصاً للبنك.

5-2 تشغيل البطاقة تكون وفقاً للضوابط المعتمدة من اللجنة الشرعية التابعة للبنك، وبموجبه يمنح البنك العميل تمويلاً متوافقًا مع ضوابط اللجنة الشرعية للبنك بنظام المرابحة ويودعه في حساب مخصص ومستقل للبطاقة ومنفصل عن حسابات العميل لدى البنك ويعد هذا الحساب ضماناً للوفاء بالالتزامات المترتبة على عملية المرابحة الخاصة بالبطاقة وأي مديونيات أخرى لصالح البنك.

6-2 يُعد المبلغ المودع في حساب البطاقة هو الحد الائتماني، ويجوز للعميل استخدامه وفقًا لهذه الشروط. كما سيطبق الحد الأقصى للسحوبات النقدية والمتمثلة باستخدام أجهزة الصرف الآلي أو المبالغ المحولة إلى الحساب الجاري الخاص بحامل البطاقة أو شحن المحفظة الإلكترونية بموجب هذا الاتفاقية ووفقاً لتعليمات البنك المركزي السعودي.

7-2 يجوز لحامل البطاقة استخدامها في شراء السلع والخدمات المباحة شرعًا أو السحب النقدي من أجهزة الصراف أو التحويل من البطاقة إلى الحساب أو استخدامها في شحن المحافظ الإلكترونية، قد تخضع العمليات لرسوم حسب كل عملية مطبقة وفقاً للجدول المقرر في هذه الأحكام، على ألا يتجاوز الحد الأقصى لرسوم العمليات والإجراءات المرتبطة بالبطاقة المقررة من البنك المركزى السعودى.

8-2 في حال تأخر العميل عن سداد المبلغ المستحق في تاريخ الاستحقاق (اليوم المحدد من كل شهر ميلادي) يفوض البنك بخصم الحد الأدنى من الحساب الجاري للعميل وإيداعه في حساب البطاقة (5% وبحد أدنى 100 ريال أيهما أكثر).

9-2 لا يُسمح إصدار بطاقات صراف على حساب البطاقة.

3. مدة صلاحية البطاقة

1-3 تصدر البطاقة بمدة سريان لخمس (5) سنوات من إصدارها ما لم يشر إلى خلاف ذلك على البطاقة.

2-3 تتجدد مدة البطاقة تلقائيًا قبل انتهاء صلاحيتها مع تطبيق الرسوم اللازمة، ويحق لحامل البطاقة رفض تجديدها، ويُعد حامل البطاقة موافقًا على التجديد فى حال قام بتفعيل البطاقة أو لم يعترض خلال أربعة عشر (14) يومًا من تاريخ الإشعار. كما يحتفظ البنك بحقه فى عدم تجديد البطاقة.

3-3 انتهاء صلاحية البطاقة لا يؤثر على صحة أى عمليات معلقة قبل تاريخ الانتهاء.

4. البطاقات الإضافية

1-4 يجوز للبنك بناءً على طلب حامل البطاقة الأساسى إصدار بطاقة إضافية مربوطة بحساب حامل البطاقة الأساسية. وتسرى هذه الأحكام على استخدام البطاقة الإضافية.

2-4 يتحمل حامل البطاقة الأساسى وحده المسؤولية عن جميع الالتزامات المترتبة على استخدام البطاقة الإضافية بما فى ذلك أى أرصدة متأخرة السداد وغير مسددة التى قد تنشأ على البطاقة الإضافية.

3-4 مع عدم الإخلال بأى من حقوق البنك الأخرى الواردة فى أحكام الاتفاقية، يجوز للبنك دون تعدى أو إهمال أو تقصير أو تفريط من قبله إلغاء أى بطاقات إضافية فى أى وقت.

5. حق العميل فى إلغاء البطاقة وإنهاء أحكام البطاقة والآثار المترتبة

1-5 يجوز للعميل، شريطة أن يتم سداد كافة المبالغ المستحقة عليه ودون المساس بحقوق البنك الأخرى الناشئة عن هذه الاتفاقية نتيجة الإلغاء من جانب واحد، إلغاء البطاقة و/أو البطاقة الإضافية فى أى وقت عن طريق قنوات البنك الرقمية أو من خلال التواصل مع البنك باستخدام معلومات التواصل المحددة فى البند 11-15 من هذه الأحكام، وبموجبه يتم إصدار خطاب إخلاء طرف خلال سبعة (7) أيام عمل من تاريخ إلغاء البطاقة وإنهاء هذه العلاقة كلياً.

2-5 يجوز للبنك إنهاء هذه الشروط والأحكام وإلغاء البطاقة فى أى وقت من خلال تقديم إشعار مسبق لحامل البطاقة خلال ثلاثين (30) يوماً، على أن يحدد البنك فيه سبب الإنهاء دون تعدى أو إهمال أو تقصر أو تفريط من قبل البنك، مع مراعاة اتاحة حلول لحامل البطاقة –فى حالات الانهاء الصادرة من البنك دون سبب أو تعثر العميل - تسهل عملية السداد وذلك عبر جدولة الأقساط دون هامش ربح لغرض الوفاء بالتزاماته الناشئة عن هذه الاتفاقية؛ وبموجبه يجب عليه سداد كافة المستحقات لصالح البنك نتيجة هذا الإنهاء أو التعثر.

3-5 يجوز للبنك إنهاء هذه الشروط والأحكام، وإلحاقًا لذلك، إلغاء البطاقة فى أى وقت وبشكل فورى فى حال إخفاق العميل بالامتثال لهذه الأحكام وسداد كافة المستحقات فوراً.

4-5 تصبح جميع العمليات المعلقة، بما فى ذلك السحوبات النقدية والمشتريات، مستحقة السداد فورًا عند إلغاء البطاقة أو إغلاق الحساب. ويتحمل حامل البطاقة جميع التكاليف والمصاريف التى قد يتكبدها البنك فى تحصيل هذه المستحقات، بالإضافة إلى أى رسوم أو فوائد متراكمة، ويكون ملزمًا بتعويض البنك دون تأخير.

5-5 تخضع آلية التعامل مع مديونيات البطاقة الائتمانية وإجراءات تحصيلها فى حالات الوفاة أو العجز الكلى لحامل البطاقة لضوابط وإجراءات التحصيل المعتمدة من البنك المركزى والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة السارية فى المملكة، وبما يضمن تسوية المديونية أو الإعفاء منها وفقاً للمستندات النظامية الرسمية المعتمدة.

6. الأمان

1-6 فى حالة فقدان البطاقة أو سرقتها أو تلفها أو تعرضها إلى دخول أو استخدام غير مصرح به من الغير، يتعين على حامل البطاقة إخطار البنك فوراً من خلال قنوات البنك الرقمية أو من خلال التواصل مع البنك باستخدام معلومات التواصل المحددة فى البند 11-15 من هذه الأحكام، على أن يتحمل حامل البطاقة مسؤولية العمليات التى تمت على البطاقة قبل تلقى البنك الإشعار وفقاً لهذا البند ويعفى من هذه المسؤولية بعد الإبلاغ الرسمى للبنك بموجب إشعار رسمى مشتمل على رقم مرجعى لمتابعة البلاغ.

2-6 يتحمل حامل البطاقة مسؤولية حماية بيانات البطاقة والرقم السرى وعدم إفشائها لأى طرف آخر، والحفاظ على سريتها وتأمينها وتقييد وصول البطاقة لدى الغير وتفعيل خدمة التنبيهات النصية عبر الجوال المسجل لدى البنك مع إخطار البنك بأى تحديثات تحصل لحامل البطاقة.

7. حد البطاقة وعمليات السداد

7-1 آلية تحديد الحد الائتمانى يكون خاضع لتقدير البنك مع مراعاة الدخل الشهرى الصافى والالتزامات والودائع الخاصة بالعميل لدى البنك وأى معطيات أخرى تدعم آلية التحديد وسيتم الإفصاح عن الحد الائتمانى عبر تطبيق البنك والوثائق المرافقة للبطاقة بالإضافة إلى كشف الحساب المقدم.

7-2 إن حد المدفوعات للبطاقة مربوط بالحد الائتمانى الممنوح من قبل البنك ويتعين على العميل الالتزام بهذا الحد فى جميع الأوقات ولا يجوز للعميل تجاوز الحد الائتمانى المخصص له.

7-3 يجوز للبنك تحديد حد أقصى يومى للسحوبات النقدية التى تتمثل على إجراء سحب نقدى من أجهزة صراف آلى أو التحويل النقدى من حساب البطاقة إلى الحساب الجارى أو شحن المحافظ الإلكترونية، وقد يبلغ خمسة آلاف (5,000) ريال سعودى أو أكثر شريطة ألا يتجاوز 30% من الحد الائتمانى لحامل البطاقة.

7-4 يخضع الحد الائتمانى للتغيير من وقت لآخر بحسب طلب حامل البطاقة الأساسى ووفقاً لتقدير البنك المنفرد. ويمكن لحامل البطاقة الأساسى دائماً التحقق من رصيده المتاح عبر تسجيل الدخول إلى قنوات البنك الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، يحق للبنك خفض الحد فى أى وقت مع إشعار العميل مسبقاً عبر قنوات البنك الرقمية.

7-5 فى حال تجاوز الحد الائتمانى سيتم رفض العملية، وفى بعض الأحوال، قد تؤدى الرسوم المضافة أو العمليات غير المباشرة (مثل العمليات المؤجلة أو اليدوية) إلى تجاوز الحد، ويتحمل حامل البطاقة مسؤولية المتابعة والمبالغ الزائدة، كما يحق للبنك خصم أو عكس قيود أى مبالغ يتم ايداعه فى حساب البطاقة ناتجة عن اثراء بلا سبب.

7-6 يمكن لحامل البطاقة إيداع مبالغ إضافية على الحد الائتمانى، ولن يتم منح أى مميزات أو شمول امتيازات برامج المكافآت المربوطة بالبطاقة للعمليات التى تتجاوز الحد الائتمانى والتى تنتج من أية مبالغ إضافية يتم إيداعها.

7-7 لدى إتمام حامل البطاقة لأى عملية باستخدام البطاقة، سيستوفى البنك تلك المبالغ من خلال الخصم التلقائى من الحساب لكل عملية.

7-8 إذا لم يكن الرصيد المتوفر فى حساب العميل لأى سبب من الأسباب كافياً لسداد كامل رسوم البطاقة، لن يقوم البنك بإتمام عملية دفع أو سحب نقدى من أجهزة الصراف الآلى أو تنفيذ عملية تحويل إلى الحساب الجارى أو شحن المحفظة الإلكترونية.

8. الرسوم والعمولات

8-1 بقبول حامل البطاقة لهذه الاتفاقية، فإنه يوافق على سريان الأسعار والرسوم والتكاليف (غير شاملة لضريبة القيمة المضافة) التالية على البطاقة:

نوع الرسوم	الرسوم بالريال	
رسوم العضوية السنوية	فيزا إنفينيت بريفليج 10,000 ريال	فيزا انفينيت 1,000 ريال
	فيزا سيجنتشر 750 ريال	فيزا بلاتينية 500 ريال

رسوم العمليات الدولية	2% من مبلغ العملية	
رسوم العمليات المحلية عبر أجهزة نقاط البيع او الشراء عبر الانترنت	مجانا	
رسوم إعادة إصدار بطاقة الائتمان (مفقودة، تالفة، خطأ بالرقم السري)	15 ريال	
رسوم السحب النقدي او التحويل للحساب الجاري	3% من مبلغ العملية بحد اعلى 75 ريال	
رسوم (شحن المحفظة الإلكترونية)	مجانا	
رسوم الاستعلام عن الرصيد	1.5 ريال	
رسوم الاعتراض على العمليات وكشف الحساب المتنازع عليها في حال كان الاعتراض خاطئ	25 ريال	
رسوم البطاقات الإضافية	فيزا انفينيت بريفيلج 500 ريال	فيزا انفينيت 500 ريال
	فيزا سجنتشر 300 ريال	فيزا بلاتينية 200 ريال

* هامش الربح 2.75%

2-8 تُفرض رسوم العضوية السنوية عند إصدار البطاقة لأول مرة، ثم عند كل تجديد سنوى، ويحق للبنك خصم الالتزامات المالية المترتبة على التجديد.

3-8 تختلف الرسوم حسب نوع البطاقة، مع مراعاة أى متغيرات لقاء شريحة العميل وأى ترقية أو تخفيض يحدث للبطاقة.

9. العمليات المتنازع عليها

1-9 لا يتحمل حامل البطاقة أى مسؤولية عن أى عمليات غير مُصرح بها أجريت باستخدام البطاقة بعد إبلاغ البنك عنها إذا توفرت الشروط التالية:

(أ) إذا أخطر حامل البطاقة البنك فوراً ودون تأخير؛ و

(ب) إذا مارس حامل البطاقة العناية والإجراءات الاحترازية لحماية البطاقة من الضياع أو السرقة أو الاستخدام غير المصرح به.

2-9 إذا أخطر حامل البطاقة البنك بالرسوم والعمولات غير المصرح بها المُحتسبة على البطاقة، سيحرص البنك على إجراء التحقيقات اللازمة لتحديد المسؤوليات والالتزامات خلال مدة لا تتجاوز عن 90 يومًا. يتعين على حامل البطاقة تقديم المعلومات والوثائق اللازمة للمعاونة فى التحقيقات حسب ما يطلبه البنك منه. وسيزود البنك العميل برقم مرجعى أو رقم معاملة فى توقيت الإبلاغ عن أى عمليات احتيالية أو فقدان البطاقة أو سرقتها أو استخدامها بشكل غير مصرح به. يقع عبء الإثبات على حامل البطاقة لتقديم أى نزاع، وفى حال ثبت صحة النزاع، سيقوم البنك بإعادة المبالغ محل النزاع إلى الحساب.

3-9 بعد استلام البنك الإبلاغ عن أى عمليات احتيالية أو بفقدان أو سرقة أى البطاقة، سيقوم البنك بدوره بحظر البطاقة. ولن يتحمل حامل البطاقة بعد ذلك أى مسؤولية أخرى، شريطة أن يكون حامل البطاقة قد تصرف بحسن نية وبذل العناية المعقولة واللازمة لحماية البطاقة، إلا إذا ثبت للبنك أن العميل تصرف بسوء نية. وفى حالة استعادة العميل البطاقة،

يتعين عليه إبلاغ البنك وإبلاغ الشرطة بذلك والتسليم الفورى للبطاقة المستردة للبنك لإتلافها. ويحظر على العميل محاولة استخدام أى بطاقة تم الإبلاغ عن فقدانها أو سرقتها.

9-4 تظل أحكام التفويض والتعويض المنصوص عليها فى هذا البند سارية وتامة النفاذ ما لم وحتى يصل إلى البنك إخطار بالإنهاء من جانب العميل، ويكون لدى البنك وقت معقول للتصرف بناءً عليه، وفقاً للشروط المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية، على ألا يُعفى الإنهاء العميل من أى التزامات منصوص عليها بموجب هذا التفويض والتعويض فيما يتعلق بأى تصرف تم اتخاذه قبل انتهاء هذه الفترة.

9-5 لن يتحمل البنك مسؤولية أى خسارة أو ضرر ينشأ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن أى خلل/عطل بالبطاقة ينشأ عن سوء استخدام العميل لها أو عدم كفاية الأموال فيها أو أى سبب آخر سواء كان ضمن سيطرة البنك أو خارجاً عنها إلا إذا كانت هذه الخسارة أو الضرر بسبب إهمال مباشرة وفعلى من جانب البنك.

10. كشف الحساب والمدفوعات

10-1 تُفرض نسبة ربح شهرية على الرصيد غير المسدد ويجب على حامل البطاقة سدادها. ولتجنب الربح الشهرى، يجب سداد الرصيد كاملًا قبل / فى تاريخ الاستحقاق المحدد فى كشف الحساب. وفى حال لم يرغب حامل البطاقة فى سداد الرصيد كاملاً، فعليه سداد الحد الأدنى الموضح فى كشف الحساب وحسب ما هو موضح فى 10-2 أدناه.

10-2 الحد الأدنى للدفع هو 5% من الرصيد أو 100 ريال سعودى، أيهما أعلى. وفق الآتى:

مثال 1	
القيمة	**البند**
10,000	المبلغ المستحق
500 ريال	نسبة الحد الأدنى (5%)
500 ريال > 100 ريال	المقارنة مع الحد الأدنى الثابت (100 ريال)
500 ريال سعودي	الحد الأدنى المطلوب للدفع

مثال 2	
القيمة	**البند**
1,500 ريال	المبلغ المستحق
75 ريال	نسبة الحد الأدنى (5%)
75 ريال > 100 ريال	المقارنة مع الحد الأدنى الثابت (100 ريال)
100 ريال سعودي	الحد الأدنى المطلوب للدفع

10-3 فى حال لم يودع العميل المبالغ التى استخدمها فى حساب البطاقة حتى تاريخ الاستحقاق، يحق للبنك خصم الحد الأدنى وفقاً لما ورد فى 10-2 من هذا البند من حساب العميل الجارى وايداعها فى حساب البطاقة.

10-4 يصدر كشف الحساب شهريًا ويوضح جميع العمليات والرسوم، ويُرسل إلكترونيًا عبر الرسائل النصية، قبل 25 يومًا على الأقل من تاريخ الاستحقاق، ويمكن للعميل الاطلاع على ملخص العمليات وكشف الحساب عير القنوات الرقمية.

10-5 يمكن لحامل البطاقة طلب نسخة ورقية تُرسل إلى عنوانه، والبنك غير مسؤول عن تأخر البريد أو عدم استلام كشف الحساب.

10-6 يصدر كشف الحساب فى اليوم (1) من كل شهر ميلادى، وللبنك الحق فى تغييره. يحصل حامل البطاقة على فترة سماح 25 يومًا للسداد.

10-7 يعتبر كشف الحساب صحيحًا وملزمًا ما لم يتقدم حامل البطاقة باعتراض خلال 30 يومًا من تاريخ إصداره. ويتعين على حامل البطاقة إخطار البنك بالاعتراض من خلال قنوات البنك الرقمية أو من خلال التواصل مع البنك باستخدام معلومات التواصل المحددة فى الفقرة 11-15.

10-8 فى حال عدم سداد كامل الرصيد، يتم احتساب عمولة ربح على الرصيد المتبقى وفقًا للنسبة السنوية، محسوبة يوميًا من تاريخ العملية حتى السداد. وفق الآتى:

التفاصيل	الوصف
1 يناير 2025	تاريخ كشف الحساب
5000 ريال	الرصيد الافتتاحي
250 ريال سعودي	الحد الأدنى للسداد
25 يناير 2025	تاريخ السداد المستحق
4750 ريال سعودي	الرصيد غير المسدد
30 يوم	مدة احتساب العمولة
%33	النسبة السنوية
4750 * (33% / 360) *30	طريقة الحساب
130.63	العمولة المستحقة

10-9 يُعدّ العميل متعثرًا فى حال عدم السداد لأكثر من 90 يومًا متتالية ويترتب عليه:

- حجب الحساب وإبلاغ جهات السجلات الائتمانية ذات الصلة حسب الأنظمة المتبعة.
- التواصل مع العميل وتقديم المشورة.
- محاولة التسوية قبل اتخاذ الإجراءات النظامية.
- يجوز للبنك تعيين طرف ثالث للتحصيل بعد مرور شهر من انتهاء المهلة.

10-10 تتم جميع المعاملات بالريال السعودى، ويتم تحويل العمليات بعملات أجنبية إلى الريال حسب سعر الصرف السائد لدى البنك بتاريخ تنفيذ العملية، مع احتساب رسوم العمليات الدولية المحددة فى هذه الاتفاقية كما يتحمل حامل البطاقة الفروق المترتبة على اختلاف أسعار الصرف بين العملات.

11. أحكام عامة

11-1 دون الاخلال بحقوق حامل البطاقة المكتسبة بموجب هذه الاتفاقية خلال مدة صلاحية البطاقة، يحتفظ البنك بالحق المطلق فى تعديل أو تغيير شروط وأحكام الاتفاقية، ويبدأ سريان التعديل بعد ثلاثين (30) يومًا من إخطار حامل البطاقة عبر الرسائل النصية (SMS)، ويجوز لحامل البطاقة إنهاء هذه الاتفاقية إذا كان لا يوافق على أى تعديل أو تغيير عن طريق إبلاغ البنك برغبته فى الإنهاء فى غضون أربعة عشر (14) يوماً من تاريخ استلام الاشعار بإحدى الوسائل المتاحة، وبناء عليه سيقوم البنك بإعادة مبلغ الرسوم السنوية للبطاقة بعد حسم رسم الفترة التى تم استخدام البطاقة فيها. يعتبر استخدام العميل للبطاقة بعد تاريخ سريان أى تعديلات تطرأ على هذه الاتفاقية بمثابة موافقة غير مشروطة من قبل حامل البطاقة على تلك التعديلات ولا يحق له المطالبة بإعادة الرسوم السنوية أو جزء منها.

11-2 يتعهد حامل البطاقة بعدم استخدام البطاقة الأساسية أو الإضافية بشكل مباشر أو غير مباشر فى أى معاملات غير مشروعة أو أغراض محظورة أو غرض غير نظامى، بما فى ذلك شراء سلع أو خدمات ممنوعة بموجب الضوابط الشرعية أو الأنظمة المعمول بها فى المملكة العربية السعودية أو فى الدولة التى تتم فيها المعاملة. وفى حالة استخدمت البطاقة فى أحد الأغراض المذكورة آنفاً، يكون للبنك الحق فى إلغاء البطاقة وأى بطاقة إضافية ويتعين على حامل البطاقة سداد جميع المبالغ المستحقة فوراً.

11-3 فى حال إخلال حامل البطاقة بسداد المستحقات أو الإيفاء بالتزاماته، يحق للبنك اتخاذ الإجراءات القضائية أمام المحاكم أو اللجان القضائية أو الجهات المختصة داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها.

11-4 يحتفظ البنك بالحق فى إلغاء أى منتج أو خدمة مقدمة لحامل البطاقة دون إشعار مسبق، وذلك فى حال عدم التزام حامل البطاقة بالشروط والأحكام، ويكون هذا القرار خاضعًا لتقدير البنك المطلق.

11-5 يتحمل حامل البطاقة وحده مسؤولية الدفاع عن البنك وتعويضه وحمايته هو وشركاته التابعة وموظفيه ووكلائه ومدراءه من أى دعاوى أو خسائر أو أضرار أو تكاليف أو مصاريف (بما فى ذلك أتعاب المحاماة) تنشأ عن مخالفته لهذه الشروط والأحكام أو استخدامه للبطاقة بطريقة غير نظامية.

11-6 يجوز للبنك فى أى وقت أن يتواصل ويطلب أى وثائق و/أو معلومات من العميل يراها ضرورية لتنفيذ هذه الأحكام ويوافق العميل على تزويد البنك بتلك الوثائق والمعلومات فور طلبها.

11-7 يفوض العميل البنك بإرسال بيانات بشأن البطاقة وبيانات حساباته إلى البنك المركزى السعودى والبنوك الأخرى وأى جهات معنية أخرى بما لا يتعارض مع الأنظمة التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزى السعودى وأحكام نظام حماية البيانات الشخصية ولوائحه التنفيذية فى المملكة العربية السعودية والأنظمة الأخرى ذات الصلة.

11-8 يفوض العميل البنك على أنه يجوز للبنك التنازل عن أى من حقوقه أو جزء منها لصالح أى طرف ثالث فى أى وقت دون الحاجة لإخطار حامل البطاقة أو الحصول على موافقته أو إسناد جزء من أو جميع الخدمات المقدمة لحامل البطاقة بموجب هذه الأحكام لأى طرف خارجى، سواء كان ذلك الطرف يزاول أعماله من داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها. كما سيظل البنك مسؤولاً تجاه العميل عن أى خسارة أو ضرر مباشر قابل للاسترداد يلحق به نتيجة الإسناد والحفاظ كذلك على سرية أى معلومات بنفس القدر الذى يبذله البنك للحفاظ على سرية مثل تلك المعلومات.

11-9 يوافق حامل البطاقة على قيام البنك بتسجيل كافة بيانات المتعلقة بالبطاقة بما فى ذلك الحد الائتمانى والمبلغ المستحق، وتحديث تلك المعلومات لدى شركة سمة أو أى شركة مرخصة لجمع المعلومات الائتمانية داخل المملكة العربية السعودية. ويوافق على حصول البنك على المعلومات التى يتطلبها إصدار البطاقة وتقديم الخدمات المطلوبة من شركة سمة أو أى شركة مرخصة لجمع المعلومات الائتمانية داخل المملكة العربية السعودية. يقر ويعلم حامل البطاقة فى حال التعثر فى السداد، سيؤثر ذلك سلبًا على سجله الائتمانى لحامل، مما قد يعيق حصوله على تمويل مستقبلى من مؤسسات مالية مرخصة أخرى.

10-11 لا يتحمل البنك مسؤولية رفض أى تاجر أو مؤسسة قبول البطاقة، كما لا يتحمل البنك بأى شكل من الأشكال مسؤولية السلع أو الخدمات المقدمة إلى العميل. ويجب على العميل تسوية أى نزاعات مماثلة مباشرة مع التاجر أو المؤسسة، حيث لا يتحمل البنك أى مسؤولية فى هذا الصدد. ولا يجوز استخدام أى مطالبة يتقدم بها العميل ضد التاجر أو المؤسسة لمقاضاة البنك.

11-11 إذا تبين أن أى بند من بنود هذه الشروط غير صالح أو غير قابل للتنفيذ، فإن ذلك لا يؤثر على باقى البنود، ويُستبدل النص غير الصالح بنص نظامى يعكس نية الطرفين قدر الإمكان، وتظل الشروط والأحكام الأخرى سارية ونافذة.

12-11 يتعين على العميل إخطار البنك باستخدام معلومات التواصل المحددة فى البند 11-15 من هذه الأحكام فى أقرب وقت ممكن بأى تغييرات تطرأ على عنوان العميل و/أو أرقام هاتف مكتبه و/أو هاتف منزله و/أو هاتفه الجوال.

13-11 يتعين على العميل تفويض البنك للاعتماد على والتصرف وفقاً لأى إخطار أو تعليمات أو طلب أو اتصال آخر يتم استلامه من وقت لآخر، عبر الهاتف أو أى وسيلة اتصال أخرى من جانب العميل أو بالنيابة عنه ("**التعليمات**") دون أى استفسار من جانب البنك بما فى ذلك ودون الإخلال بعمومية ما سبق، ما يتعلق بسلطة أو هوية الشخص الذى يعطى التعليمات مع الآخذ بعين الاعتبار الظروف السائدة فى وقت تلقى التعليمات.

14-11 يحق للبنك التعامل مع التعليمات كما لو كانت تفويضاً كاملاً من العميل وملزمة عليه، كما يحق للبنك اتخاذ الخطوات اللازمة فيما يتصل بالتعليمات أو بناءً عليها على النحو الذى يراه البنك مناسباً، سواء أكانت التعليمات تتضمن تعليمات بدفع أو خصم أو احتساب أى مبالغ أو تتعلق بصرف أى أموال أو ضمانات أو مستندات أو تقضى بإلزام العميل بمعاملة أو ترتيب أياً كان نوعها، بغض النظر عن طبيعة المعاملة أو الترتيب أو المبلغ المالى المعنى.

15-11 على العميل الاتصال بفريق تجربة العميل بالبنك على الرقم 8001180008 (رقم مجانى من داخل المملكة العربية السعودية) أو 920011444 966+ (من داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها) أو التواصل من خلال القنوات البنك الرقمية التى يوفرها البنك من وقت لأخر فى حالة كانت لديه أى استفسارات أو اعتراضات أو شكاوى بخصوص البطاقة.

16-11 تم اعداد الاتفاقية باللغتين العربية والإنجليزية وفى حال وجود اختلاف فى النص بينهما، فيُعتمد النص باللغة العربية وهى الأصل.

الجزء الثانى

الأحكام الخاصة بتمكين استخدام البطاقة على منصات دفع تابعة لجهات خارجية

1. مقدمة

1-1 تسرى هذه الأحكام الخاصة بتمكين استخدام البطاقة منصات دفع تابعة لجهات خارجية ("**أحكام الاستخدام**") عند استخدام العميل البطاقة فى مدفوعات تتم عبر منصات وتقنيات دفع تابعة لجهات خارجية.

2-1 لأغراض أحكام الاستخدام الماثلة، تسرى التعاريف التالية:

1-2-1 "**الأجهزة**" ويقصد بها الهاتف الجوال أو الحاسب اللوحى أو الساعة الذكية أو غير ذلك من الأجهزة التى تتوافق مع المنصة التابعة لجهة خارجية (حسب تعريفها الوارد أدناه) والتى يحدد البنك أنها مؤهلة لتسجيل البطاقة لاستخدامها من خلال تلك المنصات التابعة لجهات خارجية؛

2-2-1 "**رمز المرور**" ويقصد به الرمز السرى المطلوب لفتح الجهاز و/أو الدخول على المنصة التابعة لجهة خارجية على الجهاز؛ و

3-2-1 "**المنصة التابعة لجهة خارجية**" ويقصد بها أى نظام دفع على شبكة الإنترنت أو على الهاتف الجوال و/أو خدمة محفظة إلكترونية تنشئها جهة خارجية وتمكن حامل البطاقة من إضافة بيانات الاعتماد للبطاقة لإجراء دفعات للمشتريات لدى التجار وبوابات قبول المدفوعات التى تقبل الدفع من خلال تلك المنصات.

3-1 يوافق حامل البطاقة مقابل تزويده بخاصية الدخول إلى المنصة التابعة لجهة خارجية على الالتزام بأحكام الاستخدام الماثلة، كما يتعين على حامل البطاقة أن يوافق على أحكام الاستخدام الماثلة لاستخدام المنصة المعنية التابعة لجهة خارجية من خلال تطبيق البنك. ويؤكد حامل البطاقة بقبوله شروط الاستخدام الماثلة مع أحكام أى اتفاقيات أخرى ذات صلة أو ما يخطره به قنوات البنك الرقمية أنه راجع أحكام الاستخدام الماثلة اتفاقاً نظامياً ملزماً بين حامل البطاقة وبين البنك وأنه فهمها وأنه يوافق عليها.

4-1 تُطبق أحكام الاستخدام الماثلة بالإضافة إلى أحكام الاتفاقيات ذات الصلة والأحكام المنصوص عليها فى الجزء الأول.

2. استخدام المنصة التابعة لجهة خارجية والشق الأمنى

1-2 يتحمل حامل البطاقة بمفرده المسؤولية عن الحفاظ على أمان الجهاز وسرية ما يلى:

1-1-2 قفل الجهاز ورقم التعريف الشخصى ورمز المرور وغيرها من الوسائل اللازمة للدخول على المنصة التابعة لجهة خارجية؛

2-1-2 بيانات اعتماد البطاقة؛ و

3-1-2 أى معلومات شخصية أو معلومات دفع أخرى مُسجلة على الجهاز أو خاصة به.

2-2 عند تبادل الجهاز و/أو وسيلة الدخول إليه مع أى شخص قد يتمكن هذا الشخص من استخدام البطاقة والدخول على المعلومات الشخصية ومعلومات الدفع المتوفرة على المنصة التابعة لجهة خارجية. ولذلك يشترط على حامل البطاقة الحفاظ على أمن الجهاز ورمز المرور وبيانات الاعتماد بنفس الأسلوب الآمن الذى كان ليتبعه مع النقود أو الشيكات وغير ذلك من أرقام التعريف الشخصى وكلمات المرور.

3-2 تقدم المنصة التابعة لجهة خارجية للعميل طريقة أخرى لتنفيذ المشتريات بالبطاقة، وتبقى أحكام الاتفاقيات ذات الصلة والأحكام المنصوص عليها فى الجزء الأول كما هى عند ربط البطاقة بمنصة تابعة لجهة خارجية.

4-2 تسرى أى رسوم وعمولات سارية على البطاقة عند استخدام العميل البطاقة من خلال المنصة التابعة لجهة خارجية، ويجوز للجهة مقدمة المنصة التابعة لجهة خارجية وغيرها من الجهات الخارجية مثل مقدمى خدمات البيانات فرض رسوم إضافية على العميل حسب ما تحدد تلك الجهات الخارجية، ولا يتحمل البنك أى مسؤولية تجاه تلك الرسوم.

5-2 يمكن للعميل ربط البطاقة بمنصة تابعة لجهة خارجية من خلال اتباع تعليمات الجهة مقدمة المنصة. ولا يجوز للعميل استخدام غير البطاقة التى يبين البنك للعميل أنها مستوفية الشروط للاستخدام على المنصة التابعة لجهة خارجية. وعندما يضيف العميل البطاقة إلى منصة تابعة لجهة خارجية، ستسمح المنصة للعميل باستخدام البطاقة لإجراء عمليات على بضائع و/أو خدمات تقبل فيها المنصة التابعة لجهة خارجية بوصفها وسيلة دفع. وينبغي أن يتواصل العميل مع البنك إذا أراد العميل

إزالة البطاقة من على المنصة التابعة لجهة خارجية. ويمكن للبنك أيضاً حظر استخدام البطاقة من خلال المنصة التابعة للجهة الخارجية فى أى وقت. ويوافق العميل بموجبه ويتعهد على عدم التواصل إلا مع البنك حال وجود أى مشكلة، وعدم التواصل مع أى منصة خارجية، ما لم يوجه البنك العميل بالقيام بخلاف ذلك خطياً.

6-2 فى حالة اختراق الجهاز، ستقع المسؤولية الكاملة على العميل وحده وسيتحمل جميع الرسوم والتكاليف والخسائر والأضرار أياً كان نوعها والتى تنشأ بأى طريقة عن هذا الاختراق. وعلى العميل أن يخطر البنك فوراً إذا تم اختراق رمز المرور أو إذا أفصح عنه لأى شخص آخر أو جهة أخرى. وينبغى أن يطلب العميل من البنك حظر البطاقة بسبب هذا الإفصاح أو الاختراق.

7-2 فى حالة الاحتيال أو فقدان الجهاز أو سرقته، يلتزم العميل بإخطار البنك فوراً وسيعمل البنك على إيقاف البطاقة. ويحتفظ البنك بحقه فى رفض التصريح بأى معاملة إذا اشتبه فى انتهاكها لأحكام الاستخدام أو فى حالة وجود نشاط احتيالى أو غير نظامى فيما يتعلق البطاقة.

8-2 يجوز للبنك، وبعد موافقة العميل، الاحتفاظ بسجلات نشاط العميل على المنصة التابعة لطرف خارجى بما فى ذلك أحدث بيانات العمليات، ويجوز للبنك أن يجمع دورياً ويستخدم البيانات الفنية وما يتعلق بها من معلومات (التى لا تكشف عن هوية العميل) نتيجة استخدام العميل للمنصة التابعة لجهة خارجية بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر المعلومات الفنية عن جهاز العميل. ويجوز للبنك استخدام هذه المعلومات لتطوير منتجاته أو لتقديم خدمات أو تقنيات. ويجوز للبنك تقديم بيانات العميل إلى جهات خارجية تنفذ خدمات نيابة عن البنك ومن ثم قد تتصل بالعميل تلك الجهات الخارجية نيابة عن البنك لصيانة حساب العميل.

9-2 يقر العميل بتسجيل البطاقة وإضافتها واستخدامها فى المنصة التابعة لجهة خارجية بجواز نقل بعض المعلومات المخزنة على جهاز العميل والخاصة بالبطاقة إلى مزود المنصة التابعة لجهة خارجية و/أو نظام طرف خارجى يعمل مع مزود المنصة التابعة لجهة خارجية لأغراض تتعلق بالمنصة. ويقر العميل بجواز استخدام هذه المعلومات عن طريق مزود المنصة التابعة لجهة خارجية و/أو الطرف الخارجى العامل مع هذه الجهة. ولا يتحمل البنك أدنى مسؤولية ولن يكون لديه أى تحكم فيما يتعلق بخصوصية البيانات الشخصية وأمنها وأمن المعلومات التى يقدمها العميل لمزود المنصة التابعة لجهة خارجية والتى تحكمها سياسة الخصوصية وأى اتفاقية تبرمها مع مزود المنصة التابعة لجهة خارجية.

3. استخدام البطاقة

1-3 لا يرخص للعميل باستخدام البطاقة فى الدفع الافتراضى إلا وفقاً لأحكام الاستخدام الماثلة. ويحتفظ البنك بجميع الحقوق التى لم يمنحها للعميل صراحة.

2-3 يُمنح العميل بموجبه ترخيصاً شخصياً محدوداً غير حصرى وغير قابل للترخيص من الباطن أو التحويل بتثبيت واستخدام رموز الأمان وغيرها من بيانات الاعتماد المرتبطة بالبطاقة لتسديد المدفوعات بواسطة الجهاز على المنصة التابعة لجهة خارجية بشرط أن يكون ذلك وفقاً لأحكام الاستخدام الماثلة. ويقتصر استخدام الترخيص على أى جهاز يمتلكه العميل أو يتحكم فيه وحسب المصرح به فى أى اتفاقيات خارجية سارية.

3-3 يحظر على العميل تأجير أو تسليف أو بيع أو إعادة توزيع أو إصدار ترخيص من الباطن بأى حق فى استخدام بيانات اعتماد أى بطاقة فى المنصة التابعة لجهة خارجية.

4-3 يمكن لحامل البطاقة استخدامها عبر الإنترنت من خلال خدمة "التحقق بواسطة فيزا"، وفى حال طلب الموقع، سيتم إرسال رمز تحقق لمرة واحدة (OTP) و/أو رمز الحماية إلى رقم الجوال المسجل.

4. شروط الأطراف الخارجية

1-4 يخضع استخدام العميل للمنصة التابعة لجهة خارجية للأحكام والشروط التى تفرضها الجهة الخارجية ولن يتحمل البنك أى مسؤولية أو التزام تجاه العميل ينشأ بموجب الاتفاقية التى يبرمها مع تلك الجهة الخارجية. ويتحمل العميل مسؤولية قراءة أى اتفاقيات خارجية واستيعابها قبل إضافة أو ربط أو استخدام البطاقة عبر المنصة التابعة لجهة خارجية.

5. المسؤولية القانونية

1-5 فيما عدا المسؤولية التى لا يمكن استبعادها بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية، لن يتحمل البنك أى مسؤولية عن أى خسارة يتكبدها العميل جراء استخدامه للمنصة التابعة لجهة خارجية ما لم تكن تلك الخسارة نتيجة مباشرة لإهمال جسيم و/أو سوء سلوك متعمد من قبل البنك.

2-5 البنك ليس الجهة المقدمة للمنصة التابعة للجهة الخارجية ولا يتحمل المسؤولية عن تقديم خدمة المنصة إلى العميل. وتقتصر مسؤولية البنك على تقديم المعلومات بطريقة آمنة إلى الجهة المسؤولة عن المنصة التابعة للجهة الخارجية بما يسمح باستخدام البطاقة على المنصة التابعة للجهة الخارجية.

3-5 لا يتحمل البنك مسؤولية تعطل المنصة التابعة لجهة خارجية أو العجز عن استخدامها فى أى عملية. ولا يتحمل البنك مسؤولية أداء الجهة المقدمة للمنصة أو أى أطراف خارجية أخرى أو عدم أدائهما لالتزاماتهما بموجب أى اتفاقية يبرمها العميل مع الجهة المقدمة للمنصة أو أى أطراف خارجية أخرى.

4-5 لا يتحمل البنك المسؤولية عن استخدام أى أجهزة لجهة خارجية ولا يقدم أى دعم أو مساعدة لاستخدام أجهزة الجهة الخارجية أو برامجها أو غير ذلك من المنتجات أو الخدمات الخارجية. إذا حدثت أى إشكاليات أو كان لدى العميل استفسارات عن منتج من منتجات جهة خارجية أو خدمة من خدماتها بما فى ذلك الإشكاليات المتعلقة بتشغيل الجهاز فيرجى التواصل مع الجهة الخارجية المعنية وفقاً لإجراءاتها للحصول على الدعم والمساعدة.

6. تعديل أحكام الاستخدام وإنهاؤها

1-6 يحق للبنك إيقاف أو إنهاء استخدام العميل البطاقة على المنصة التابعة للجهة الخارجية بأثر فورى إذا أخل العميل بأحكام الاستخدام الماثلة أو الأحكام المنصوص عليها فى الجزء الأول، وفى هذه الحالة على البنك أن يشعر العميل بذلك.

2-6 يحق للبنك إيقاف أو إنهاء استخدام العميل البطاقة على المنصة التابعة للجهة الخارجية فى ظل الظروف التالية وسيقدم للعميل إشعاراً متى أمكن ذلك بشكل معقول:

1-2-6 نتيجة أى فعل أو إغفال من مزود المنصة التابعة لجهة خارجية بما فى ذلك إيقاف المنصة التابعة للجهة الخارجية أو انتهاك بيانات حامل البطاقة أو غير ذلك من الانتهاكات الأمنية؛ و

2-2-6 الإيقاف أو الإنهاء للامتثال للأنظمة التى يخضع لها البنك أو الأوامر السارية الصادرة من الجهات التنظيمية المعنية (بما فى ذلك البنك المركزى السعودى).

3-6 لا يحق للعميل تغيير أحكام الاستخدام الماثلة. ويمكن للعميل إنهاء ربط البطاقة به بالمنصة التابعة للجهة الخارجية فى أى وقت من خلال إزالة أو فك ربط البطاقة من المنصة المعنية. ويمكن لفريق تجربة العميل بالبنك دعم العميل فى هذا الصدد حسب الحاجة.

الجزء الثالث
الأحكام الخاصة ببرامج الاسترداد النقدي

تسرى الأحكام الخاصة ببرامج الاسترداد النقدى على استخدام العميل للبطاقة، حيث يُتيح البرنامج لحاملى البطاقة الحصول على مبالغ مستردة (كاش باك) عند تنفيذهم عمليات شرائية مؤهلة.

1- التعاريف

يكون للألفاظ والعبارات الآتية -أينما وردت فى هذه الأحكام- المعانى المبينة أمام كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

"**الاسترداد النقدى**": المبلغ الذى يُضاف إلى البطاقة بناءً على العمليات المؤهلة بعد تسويتها.
"**عملية/عمليات مؤهلة**": تعنى العمليات التى يجريها العميل بواسطة البطاقة والتى تؤهله للاسترداد النقدى. تشمل المشتريات بالتجزئة عبر نقاط البيع أو الإنترنت، ويُستثنى منها العمليات غير المؤهلة المذكورة لاحقًا.

2- الأحكام الخاصة الاسترداد النقدى

2-1 تُحدد فئات الكاش باك حسب تصنيفات التاجر الدولية (1MCC) وفقًا لقواعد شركة فيزا.

2-2 لحاملى البطاقات الحق فى الحصول على الكاش باك حسب الفئات التالية:

نوع المنتج	فيزا البلاتينية	فيزا سيجنتشر	فيزا إنفينيت	فيزا إنفينيت بريفليج
فئة الاسترداد النقدى	نسبة الاسترداد			
العمليات المحلية	%1	1.25%	1.5%	2%
العمليات الدولية	%0.5	1.5%	2%	2%
حجوزات خطوط الطيران والفنادق (على العمليات الدولية)		10% بحد أقصى شهريًا 200 ريال	10% بحد أقصى شهريًا 250 ريال	
المطاعم (على العمليات الدولية)		5% بحد أقصى شهريًا 200 ريال	5% بحد أقصى شهريًا 250 ريال	
السوق الحرة (على العمليات الدولية)		3% بحد أقصى شهريًا 200 ريال	3% بحد أقصى شهريًا 250 ريال	

* مثال توضيحي على برنامج الاسترداد النقدي:

الفئة	المبلغ المصروف	نسبة الاسترداد	الاسترداد النقدي	الحد الأعلى للاسترداد النقدى
حجوزات خطوط الطيران والفنادق (على العمليات الدولية)	3,000 ريال	%10	200 ريال	200 ريال
المطاعم (على العمليات الدولية)	1,000 ريال	%5	50 ريال	200 ريال
السوق الحرة (على العمليات الدولية)	500 ريال	%3	15 ريال	200 ريال
المشتريات الدولية	1,000 ريال	%1.5	15 ريال	بدون حد أعلى

2-3 تُحدد الفئات المؤهلة بناءً على رمز MCC الصادر عن بنك التاجر، ولا يتحمل البنك مسؤولية تصنيف التاجر.

2-4 تشمل العمليات المؤهلة تلك المنفذة عبر البطاقة الإضافية، وتُحسب ضمن عمليات البطاقة الأساسية.

2-5 سيتم احتساب 20% من الصرف المحلى على المتاجر بالتصنيفات التالية: المتاجر الصغيرة المتنوعة، متاجر البضاعات العامة، خدمات النقل (غير المصنفة تحت فئات المذكورة)، متاجر الأطعمة المتنوعة، متاجر الحلوى أو المكسرات أو الشوكولاتة، متاجر الملابس الجاهزة للنساء، متجر الملابس العائلية، محلات الهدايا والبطاقات والتذكارات، تأجير السيارات، البقالات والسوبرماركت، المطاعم وأماكن الطعام، محلات مستحضرات التجميل، سيارات الأجرة العامة.

2-6 لا تشمل العمليات المؤهلة للاسترداد النقدى رسوم بطاقات الائتمان، العمليات التى تم عكسها من قبل التجار، العملات الأجنبية، عمليات السحب النقدى عبر السحب من جهاز الصراف الآلى أو تنفيذ الحوالات الى الحساب الجارى أو شحن المحفظة الالكترونية، معدل الربح، التبرعات، الرسوم الحكومية، المدفوعات عبر سداد، العمليات الاحتيالية أو غير المصرح بها، أو أى رسوم أخرى على بطاقات الائتمان.

2-7 لا يشمل الاسترداد النقدى المشتريات المحلية من المتاجر بالتصنيفات التالية: المواصلات (المواصلات العامة، الباصات، القطارات)، الجمعيات الخيرية، وكالات السيارات، الخدمات العامة، الخدمات الحكومية، وكالات التسويق والتأمين، التعليم، شركات الاتصالات، محطات الوقود والخدمات الذاتية، المحاكم والقضاء، مدفوعات الكفالة والضمانات، المؤسسات غير المالية – القيمة المخزنة، مواقف السيارات، عدادات المواقف، الكراجات.

2-8 لن يتم منح الاسترداد النقدى على معاملات البطاقة التى يقوم العميل بإلغائها أو يقوم بإعادتها لاسترداد الأموال.

2-9 لا يُمنح الاسترداد النقدى عن العمليات التى تتجاوز الحد الائتمانى مثل إيداع مبالغ إضافية من قبل العميل على الحد الائتمانى.

2-10 يجوز للبنك وفقاً لتقديره الخاص تغيير طريقة الحصول على الاسترداد النقدى للعمليات المؤهلة من وقت لآخر بعد إشعار العميل عبر الرسائل النصية قبل 30 يوم من تاريخ التطبيق.

2-11 يحتفظ البنك بحق عدم إضافة أو إلغاء أى استرداد نقدى بواسطة البطاقة فى حال أساء العميل استخدام بطاقة الائتمان الخاصة به.

3- الأحكام الخاصة ببرامج الاسترداد النقدي لأطراف ثالثة (فيزا)

3-1 يقر العميل أنه فى حال كان مؤهلاً لاكتساب الاسترداد النقدى، قد يخضع لشروط وأحكام شريك البرنامج (فيزا) التى تنطبق بين العميل وشريك البرنامج (فيزا).

3-2 قد يقدم البنك مزايا وخدمات من خلال شركة فيزا على أساس بذل أفضل الجهود، وقد تخضع هذه الخدمات لشروط خاصة تضعها شركة فيزا. ولا يتحمل البنك أى مسؤولية عن جودة أو توفر هذه الخدمات. ويتحمل حامل البطاقة كامل المسؤولية عن أي خدمة مقدمة من طرف ثالث يطلبها.

معدل النسبة السنوية				
نوع البطاقة	فيزا بلاتينية	فيزا سيجنيتشر	فيزا انفينيت	فيزا انفينيت بريفيلج
مثال الحد الائتماني	10,000 ر.س.	25,000 ر.س.	50,000 ر.س.	100,000 ر.س.
معدل النسبة السنوية	%38.44	%39.40	%37.49	%52.52

مثال توضيحي لاحتساب كلفة الاجل

المثال ادناه تعتبر لبطاقة ائتمان بحد 30,000 ر.س.

الشهر الأول:

قمت بعملية شراء بمبلغ 12,000 ريال سعودي بتاريخ 12 يناير، وظهر كشف الحساب في 1 فبراير محددًا تاريخ الاستحقاق في 25 فبراير. دفعت الحد الأدنى فقط (5%) وتم ترحيل المبلغ المتبقي مع احتساب هامش ربح بنسبة 2.75% ليظهر في كشف شهر مارس.

الشهر الثاني:

قمت بعملية شراء إضافية بمبلغ 6,000 ريال سعودي بتاريخ 15 فبراير، وظهر كشف الحساب في 1 مارس محددًا تاريخ الاستحقاق في 26 مارس. دفعت الحد الأدنى فقط وتم ترحيل المبلغ المتبقي مع احتساب هامش ربح بنسبة 2.75% ليظهر في كشف شهر يونيو.

الشهر الثالث:

قمت بعملية شراء بمبلغ 10,000 ريال سعودي بتاريخ 10 مارس، وظهر كشف الحساب في 1 ابريل محددًا تاريخ الاستحقاق في 25 ابريل. دفعت الحد الأدنى فقط وتم ترحيل المبلغ المتبقي مع احتساب هامش ربح بنسبة 2.75% ليظهر في كشف حساب شهر يوليو.

الشهر	المبلغ العملية	المبلغ المدفوع في تاريخ الاستحقاق	المبلغ المرحل للشهر التالي	هامش الربح (2.75%)	اجمالي المبلغ المستحق في كشف الحساب
الشهر الاول	12,000 ر.س.	500 ر.س.	11,600 ر.س.	313.5 ر.س.	12,313.5 ر.س.
الشهر الثاني	6,000 ر.س.	822.5 ر.س.	17,777.5 ر.س.	488.9 ر.س.	19,088.9 ر.س.
الشهر الثالث	10,000 ر.س.	1330.3 ر.س.	27,276.7 ر.س.	751.1 ر.س.	29,358.1 ر.س.

مثال توضيحي للعمليات الدولية

مبلغ العملية	سعر الصرف	المبلغ بالريال	رسوم تحويل العملة الأجنبية بالإضافة لضريبة القيمة المضافة	المبلغ المستحق
100 دولار	3.75 ر.س.	375 ر.س.	8.625 ر.س.	383.625 ر.س.

* تنويه هذا الإفصاح والأمثلة التوضيحية لا يغنى عن قراءة كافة محتويات الاتفاقية ولا يعفى من الالتزامات الواردة فيه.